

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

مارس 2018

ملخص تنفيذي

يتضمن هذا التقرير ثلاثة أقسام: الأول، التطورات الاقتصادية المحلية ، وما تتضمنه من تطورات أسعار صرف أهم العملات الدولية مقابل الدولار الأمريكي، والتطورات النقدية المالية، ومعدل التضخم الشهري. أما الثاني فيتناول التطورات الاقتصادية الخليجية، وما يتضمنه من عرض لأحدث تقرير من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز عن التطورات الاقتصادية ببلدان مجلس التعاون. ويتناول القسم الثاني، أيضاً، مقترحاً مقدماً من معهد التمويل الدولي حول تقدير التدفقات " الأساسية" لحساب رأس المال، بميزان المدفوعات، بالمملكة العربية السعودية. في حين يهتم القسم الثالث بأهم التطورات الاقتصادية العالمية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وعلى شكل متابعة الأداء الشهري، أو الربع سنوي، للنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، واتجاهات التشغيل والبطالة.

ويشير القسم الأول، التطورات الاقتصادية المحلية، إلى سلوك سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدولار، خلال شهر مارس 2018. حيث شهد انخفاضاً بنسبة (0.1%) بين أول وآخر الشهر، مع تقلبات بسعر الصرف، تعود لعدة أسباب، منها: قرار فرض تعريف جمركية على الواردات الأمريكية من الصلب والالمنيوم، وتكلفة الفائدة على الدين الأمريكي، وانخفاض الطلبات الجديدة على السلع المصنعة الأمريكية، وارتفاع العجز الأمريكي، وانخفاضه مع الصين. بالإضافة إلى تراخي التوقعات بحرب تجارية شاملة بين الولايات المتحدة الأمريكية، وعدد من البلدان.

أما فيما يخص سلوك سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال شهر مارس، فقد تعرض هذا السعر لارتفاع بنسبة (0.9%) بين أول وآخر الشهر مع تقلبات تعود لعدة أسباب، منها: تأثير الانتخابات الإيطالية، وإنشاء حكومة ائتلافية في ألمانيا، وإلغاء البنك المركزي الأوروبي بإلغاء تعهد بزيادة شراء السندات كلما لزم الامر ذلك. بالإضافة إلى مخاوف الجانب الأوروبي من تفعيل

التعريف الجمركية الأمريكية ضد الصادرات الأوروبية للولايات المتحدة من الألمنيوم والصلب، وتحسّن معدل التشغيل في الاتحاد الأوروبي، وتدني سعر الفائدة أوروبياً، وانتعاش الرهان على إمكانية رفع البنك المركزي الأوروبي لسعر الفائدة في القريب العاجل، وتحسّن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي في الرابع من العام الماضي، واتجاه معدل التضخم للانخفاض.

وتعرض سعر صرف الإسترليني مقابل الدينار الكويتي للارتفاع، خلال شهر مارس، وبنسبة (2.3%) بين أول وآخر الشهر، مع تقلبات تعود إلى عدة عوامل، منها: وجود بعض المخاوف من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق تجاري لصالح بريطانيا، وتسجيل الصناعة البريطانية لانخفاض معدل النمو منذ بداية عام 2018. بالإضافة إلى توقع اتجاه الديون البريطانية نحو الانخفاض في السنة القادمة بسبب تراجع الاقتراض الحكومي، وارتفاع معدل البطالة، ارتفاع القناعة برفع أسعار الفائدة البريطانية في منتصف العام الحالي، 2018، وظهور اتجاه لتراجع مبيعات التجزئة.

وتطرقت التطورات الاقتصادية المحلية، بالإضافة إلى تطورات أسعار الصرف، إلى التطورات المالية والنقدية، خلال شهر مارس من العام الحالي. وتشير التطورات المالية إلى تسجيل المؤشر السعري ارتفاعاً، ومؤشري الوزني وكويت 15 انخفاضاً بين أول وآخر الشهر، مع تقلبات في قيم هذه المؤشرات خلال الشهر المذكور. وأشار التقرير إلى عدد من الأسباب وراء هذه التقلبات، منها: ضغوط البيع على الأسهم الصغيرة، وعمليات المضاربة على الأسهم الخاملة. أما فيما يتعلق بالتطورات النقدية، فقد شهد سعر الخصم ارتفاعاً من (2.75%) إلى (3.0%) بدءاً من 22 مارس. بالإضافة إلى إصدار بنك الكويت المركزي سندات وتورق بقيمة (200) مليون دينار، لأجل ثلاث أشهر، وبمعدل عائد (2.25%)، وبقيمة (160) مليون دينار، لأجل ثلاثة أشهر، وبمعدل (2.0%).

كما شهد العرض النقدي، انخفاضاً بنسبة (12.0%) خلال شهر يناير 2018 مقارنة بشهر ديسمبر 2017. مع اتجاه ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية، وكذلك الودائع بالعملة الأجنبية، وأرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين، والائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، والقروض الشخصية، للانخفاض بين شهري ديسمبر 2017، ويناير 2018. مع استقرار مطالبات البنوك المحلية على البنك المركزي (سندات الخزينة العامة) للاستقرار، وانخفاض ودائع الاجل لدى البنك المركزي، خلال نفس الفترة. في حين ارتفعت موجودات بنك الكويت المركزي، خلال هذه الفترة. واتجهت أسعار الفائدة لمختلف الآجال: شهر، وثلاثة اشهر، وستة اشهر، وسنة.

واهتمت التطورات الاقتصادية المحلية، أيضاً، بمعدل التضخم خلال شهر فبراير 2018. حيث انخفض الرقم القياسي الإجمالي لأسعار المستهلكين ليصل إلى (112.8) (100=2013). ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار عدد من مكونات سلّة السلع: الأغذية والمشروبات، والكساء وملبوسات القدم، والاتصالات، والترفيه والخدمات الثقافية. غير الوقت الذي ارتفعت به أسعار مجموعات: السجائر والتبغ، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والنقل، والسلع والخدمات المتنوعة. مع استقرار أسعار مجموعات: خدمات السكن، والصحة، والتعليم مقارنة بالشهر السابق، يناير 2018.

بعد ذلك يتطرق القسم الأول إلى التطورات النفطية. ويبدأ بالإشارة إلى متوسط سعر تصدير النفط الكويتي، خلال شهر فبراير 2018، والبالغ حوالي (65.7) دولار/برميل، وبمستوى إنتاج حوالي (2.7) مليون برميل/يوم. وتقارن هذه التطورات بين إنتاج دولة الكويت منسوباً إلى إنتاج منظمة أوبك، ومع عدد من البلدان الأعضاء بالمنظمة. مع عرض لتطور أسعار برميل النفط الكويتي المصدر خلال العام الماضي المنتهي في شهر فبراير من العام الحالي. ثم تشير هذه التطورات إلى أهم ما ورد في تقارير شهر مارس 2018، والصادرة من منظمة أوبك، ووكالة الطاقة الدولية. وذلك من حيث التعديلات الخاصة بالنمو العالمي للطلب على النفط، وكذلك العرض. والإشارة إلى التطورات الخاصة بالعرض والطلب إقليمياً.

ثم انتقل التقرير إلى القسم الثاني، لعرض التطورات الاقتصادية الخليجية. وهنا تم عرض ملخص لأهم ما ورد في تقرير معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز حول بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بشكل عام مع إشارة خاصة للمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، خلال الربع الأول من عام 2018. ويلاحظ تقرير المعهد بأن بلدان المجلس حققت نمواً بلغ (0.1%) عام 2017، وهو الأقل منذ عام 2009. إلا أنه يتوقع تحسن هذا النمو عام 2018، بفعل تحسن أسعار النفط، ليصل المعدل إلى (2.4%).

وعند تناول تقرير المعهد لحالة المملكة العربية السعودية، أشار إلى إن المملكة تشهد تحولات هيكلية اقتصادية، واجتماعية. على سبيل المثال هناك بدء العمل بضريبة القيمة المضافة منذ الأول من يناير من العام الحالي، وإجراءات محاربة الفساد بهدف تعظيم الحيز المالي. ويتوقع تقرير المعهد تحقيق المملكة لمعدل نمو يعادل (2.0%) عام 2018 مقارنة بمعدل النمو لعام 2017، والمقدر بنحو (0.7%). علماً بأن معدل النمو يعتمد، في حالة المملكة، على مدى تحسن أسعار النفط، وإجراءات الضبط المالي، أساساً. آخذين بنظر الاعتبار انكماش نمو القطاع النفطي عام 2017 بنحو (3.0%)، بسبب الالتزام بخفض الإنتاج النفطي. مع استمرار الضغط على هذا النمو في حالة استمرار العمل بسقوف الإنتاج النفطية إلى ما بعد عام 2018. إلا أن هذا الضغط، في مجال الإنتاج النفطي، يتم تعويضه، حالياً، من خلال، تحسن أسعار النفط، وكذلك توقع أن تصل طاقة انتاج مصنع "جيزان" لتكرير النفط الى (400) ألف برميل/يوم.

وأشاد تقرير المعهد بدور القطاع غير النفطي السعودي، من خلال اثبات مرونته للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الحالية، وما ترتب على نموه، عام 2017، بنحو (1.0%)، مع توقع وصول معدل هذا النمو إلى (2.6%) عام 2018. مدعماً بالسياسة المالية التوسعية للمملكة، وبالمبادرات الحكومية المحفزة للنمو. وفي هذا المجال، أعلنت المملكة رفعاً للإنفاق، شاملاً الاستثماري، بنحو (14.0%) وعلى أساس سنوي. كما أنه من المتوقع تنشيط القطاع غير النفطي، ومن خلال ضخ ما يعادل (19.2) مليار دولار (أو ما يمثل حوالي 2.6% من الناتج الإجمالي المحلي) في أنشطة هذا القطاع، شاملاً المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والإسكان، وتمويل الصادرات، ومشروعات

اقتصادية. بالإضافة الى ضخ حوالي (50.0) مليار ريال من صندوق التنمية الوطنية، ونحو (83.0) مليار ريال من صندوق الاستثمار العام، بهدف انعاش الاقتصاد. ويستدرك تقرير المعهد بأن هذه التطورات الإيجابية تعمل في ظل عدد من التحديات مثل عدم الاستقرار الإقليمي، وارتفاع تكلفة المدخلات ضمن أنشطة الاعمال، وارتفاع تكلفة لمعيشة.

وعند الإشارة إلى التطورات في سلطنة عمان، التي وصل معدل نموها عام 2017 إلى حوالي (0.2%) يتناول تقرير المعهد التزام السلطنة خفض انتاجها النفطي بحوالي (3.0%)، وأشارته إلى الدور الإيجابي المحتمل لإنتاج حقل "خزان"، سبتمبر 2017. ويشير، أيضاً، إلى الدور الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي، مثل " رؤية 2020"، وتركيزها على خمسة قطاعات، كمحاور لتنويع مصادر الدخل: الصناعات التحويلية، والنقل واللوجستيات، والسياحة، والخدمات المالية، والتشغيل. ورغم تعرض هذه القطاعات لضغوط بسبب بيئة الأعمال، إلا أن قطاع السياحة شهد تطوراً إيجابياً، بفعل تزايد انفاق السياح، رغم انخفاض أعدادهم. ويتوقع تقرير المعهد وصول نمو هذا القطاع إلى (3.0%) عام 2020. وتحاول السلطنة، بالإضافة ذلك، معالجة مشكلة البطالة من خلال عدة آليات منها: وقف تشغيل العمالة الوافدة في عشرة قطاعات (الأمر الذي ساعد توفير حوالي 25 ألف فرصة عمل للمواطنين في القطاع الخاص، الذي يعمل به أقل من 10.0% من قوة العمل العمانية).

وضمن القسم الثاني، أيضاً، التطورات الاقتصادية الخليجية، عرض التقرير اقتراحاً لمعهد التمويل الدولي، واشنطن، لتقدير التدفقات الرأسمالية "الأساسية" في ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية. ويشير توصيف " الأساسية" إلى التركيز على التدفقات غير المرتبطة بالقروض الخارجية. وبناء على المنهجية المقترحة، ظهر أن هناك تدفقات "أساسية" لعام 2016، والاتجاه المعتدل للانخفاض عام 2017، مع تحسن في الحساب الجاري، وفقاً للمنهجية، عام 2017، وبفائض يقدر بنحو (22.0) مليار دولار.

وأخيراً، يتضمن التقرير، في القسم الثالث، التطورات الاقتصادية الدولية، ممثلة بتطورات الاقتصاد الأمريكي، والاوروبي، على أساس شهري أو ربع سنوي. واعتماداً على إحصاءات مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، حقق اقتصاد الولايات المتحدة نمواً في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من عام 2017، وفقاً للتقدير "الثالث" يقدر بحوالي (2.9%)، مقارنة بالربع الثالث البالغ (2.5%). في حين ارتفع معدل التضخم، خلال شهر مارس من العام الحالي، بنحو (0.1%)، على أساس موسمي. مقارنة مع ارتفاع بنحو (0.2%) في الشهر السابق، فبراير.

أما فيما يتعلق بتطورات التشغيل والبطالة الأمريكية، فقد ارتفع عدد العاملين خلال هذا الشهر بنحو (103) ألف، مع وصول معدل البطالة إلى (4.1%)، ووصول عدد العاملين إلى حوالي (6.6) مليون. مع تركيز البطالة في فئة "المراهقين"، ثم "السود". في حين تركز عدد العاطلين، حسب فترة التعتل، في فترة (5) أسابيع وأقل.

وعلى مستوى التطورات الاقتصادية الأوروبية، فلم يتم تحديث أية معلومات عن الناتج المحلي الإجمالي ربعياً. في حين تم تقدير معدل التضخم في المنطقة الأوروبية خلال شهر مارس 2018، بحوالي (1.4%). مع مسئولية قطاعات الأغذية، والكحول، والتبغ، أساساً، عن هذا المعدل. أما على مستوى البطالة، فقد أصدر مكتب الإحصاء الأوروبي تقريراً عن أوضاع بطالة الشباب (20-34 سنة)، وأن (50%) من العاطلين في هذه الفئة مترددين من تغيير محل إقامتهم بهدف البحث عن فرص عمل جديدة. مع أهمية المستوى التعليمي في قرار الانتقال، داخل دولة الاتحاد الأوروبي أو بين دول الاتحاد أو خارج دول الاتحاد، للحدّ من معدل البطالة بين فئة الشباب.